



المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

Distr.
Limited

UNEP/AMCEN/12/9
12 June 2008

Arabic
Original: English

المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

الدورة الثانية عشرة

جوهانسبرج، ١٠-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

تقرير الجزء الوزاري المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

مقدمة

- ١ - عُقد الجزء الوزاري من الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في جوهانسبرج في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
- ٢ - وحضر الجزء الوزاري وزراء من الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري الأفريقي وممثلون عن المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وأمانات مختلف الاتفاقيات البيئية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأسماء المشاركين في الدورة الثانية عشر في الوثيقة UNEP/AMCEN/EMG/12/INF/6.

أولاً - افتتاح الجزء الوزاري من الدورة الثانية عشرة

ألف - البيانات الاستهلاكية

- ٣ - افتتح السيد أندري أوكومبي ساليسا وزير السياحة والبيئة في الكونغو ورئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الجزء الوزاري رسمياً الساعة ١٥/٤٥ يوم الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
- ٤ - وأدلى أيضاً ببيانات افتتاحية كل من السيد مارتينوس فان شالكويك وزير الشؤون البيئية والسياحة في جنوب أفريقيا والسيد بابا غانا أحمد مدير إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد أكيم شتاينر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - وأبرز السيد فان شالكويك في بيانه الافتتاحي التحديات التي تواجهها البشرية في الوقت الحاضر من ناحية زيادة أعداد السكان في العالم وما يصاحبها من زيادة الطلب على مصادر المياه والطاقة والأغذية. وطالب بأن تضطلع أفريقيا بدور رائد في المناقشات الجارية بشأن الإدارة البيئية الدولية وكفالة وضع اهتمامات القارة ومصالحها في مقدمة عملية الإصلاح البيئي الذي تقوم به الأمم المتحدة. وأشار أولاً بإنشاء وظيفة رئيس العلماء في إطار برنامج الأمم المتحدة البيئي ليكون بمثابة الصوت المسموع بشأن البيئة؛ وثانياً بذل الجهود الجادة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وثالثاً مطالبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقيادة مراجعة لحسابات الأموال المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بالبيئة.

٦ - ولاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عُقد في بالي في ٢٠٠٧ قد اعتمد خارطة طريق للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاجن في ٢٠٠٩، وقال إنه ينبغي لوزراء المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن يوافق على خارطة طريق أفريقية للمفاوضات المناخية لإثبات أن أفريقيا على أهبة الاستعداد وأنها متحدة، نظراً لأن القارة تتسم بضعف خاص إزاء تغير المناخ نتيجة تعدد الضغوط وانخفاض قدرة التكيف. وفي الختام طالب بإطار أكثر تمكيناً يتيح الفعالية في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل.

٧ - وشكر السيد أحمدو في بيانه حكومة وشعب جنوب أفريقيا لاستضافة الاجتماع وأعرب عن امتنان المفوضية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعمه الثابت للمؤتمر الوزاري الأفريقي ودوره الثمين في تشكيل جدول أعمال البيئة في القارة الأفريقية. ونقل أيضاً إلى الاجتماع تحيات السيد جان بينغ الرئيس الجديد للمفوضية. ولاحظ الاندماج المحتمل للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في اللجنة التقنية المتخصصة بالاتحاد الأفريقي وأكد من جديد التزام المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين لكفالة نجاح تنفيذ برامج المؤتمر الوزاري الأفريقي. وقال إن العلاقات بين المفوضية وبرنامج البيئة قد تعززت بفضل إنشاء مكتب للبرنامج في أديس أبابا لإقامة الاتصال مع الاتحاد الأفريقي.

٨ - وأبرز عدداً من البرامج الجديدة التي استحدثتها المفوضية وشركاؤها بما فيهم تسخير المعلومات المناخية لخدمة التنمية في أفريقيا الذي سيعزز استعمال المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وفي الوقت نفسه دعم التكيف مع تغيرات المناخ؛ ومشروع الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، الذي سيستعمل تكنولوجيا السواتل لرصد التغير البيئي والمساعدة في صياغة السياسات العامة؛ ومبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء، الذي سيساعد على منع تدهور الأراضي في منطقة الساحل ومنطقة الصحراء؛ وبرنامج لتخفيض مخاطر الكوارث. وأعرب عن دعم المفوضية للاحتفال السنوي بيوم البيئة في أفريقيا، وفي الختام أبرز الارتفاع السريع الحالي في أسعار الأغذية العالمية وهو ما أثر بشدة على أفريقيا ويستدعي استجابة عالمية حازمة ومنسقة.

٩ - وقال السيد شتاينر في بيانه إنه في حين أن اهتمام العالم يتجه في كثير من الأحيان إلى القضايا الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على آسيا فإن اهتماماً أقل من ذلك بكثير يخصص لقرابة بليون شخص يعيشون في أفريقيا. وقال إن أحد الأسباب المحتملة لذلك هي الصعوبة التي تكتنف محاولة الاتفاق على صوت واحد يعبر عن البلدان المتنوعة الكثيرة في أفريقيا؛ وفي هذا الصدد يؤدي المؤتمر الوزاري الأفريقي

المعني بالبيئة دوراً حاسماً. وقال إن الفكرة السائدة عن أفريقيا باعتبارها منطقة خالية واسعة لم تعد فكرة صحيحة حيث تعاني مواردها البيئية من ضغوط متزايدة مع تعرّض مناطق واسعة من الأراضي للتدهور وتفاقم مشاكل نقص الأغذية. وفي عالم اليوم الذي تكتنفه الأزمات تم التوصل إلى اختيارات تنموية لا تميل لصالح رفاه شعوب أفريقيا في الأجل الطويل ولكنها تنجّه بالأحرى إلى تحقيق فوائد اقتصادية قصيرة الأجل. وهناك معلومات كافية تبرر الاعتراض على هذا النموذج الإنمائي، ويتيح وضع أطلس للبيئة الأفريقية المتغيرة وسيلة أخرى لإثبات الآثار التراكمية لهذه الاختيارات التنموية على القارة.

١٠ - ولاحظ انتشار الفهم الخاطئ بأن البيئة عنصر هامشي في جدول الأعمال المحوري للتنمية، وحثّ الحاضرين على انتهاز كل الفرص لتحطيم تلك الأسطورة، وخاصة التناقض المتمثل في أن الموارد البيئية تدعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلا أن الحماية البيئية تعتبر عموماً عبئاً على التنمية. ومن المهم في الفترة التحضيرية لمؤتمر كوبنهاغن المعني بالمناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أن تقوم أفريقيا بصياغة جدول أعمال مقنع ومستنير بشأن تغيير المناخ إذا كان لها أن تحمي الفوائد من أدوات مثل آلية التنمية النظيفة. وتمثّل قضايا التنوع البيولوجي تحدياً مشابهاً، مع مراعاة أن الوصول إلى الموارد وتقاسم منافعتها يمثل أحد الركائز الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الختام أعاد تأكيد تصميم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على العمل مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومن خلاله في جهود المؤتمر لتأليف صوت أكثر وضوحاً في عملية صنع السياسات العالمية.

١١ - وأشار السيد ساليسا في بيانه الافتتاحي إلى أن الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي انعقدت في ظل توتر دولي حيث تثير ظواهر طبيعية مختلفة الاضطراب في أنحاء الكرة الأرضية. وقال إن المؤتمر الوزاري الأفريقي ظلّ يعمل في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ بصورة مستمرة لمواجهة التحديات التي تعاني منها أفريقيا بصورة محدّدة. وشكر مختلف المؤسسات المشاركة لدعمها واستشهد بأمثلة التقدّم المحرز أثناء تلك الفترة من قبيل صياغة خطط عمل بيئية على المستوى دون الإقليمي وإصدار المنشور المعنون أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة. ومع ذلك أعرب عن قلقه لعدم وجود مؤسسة رائدة تضطلع بالعمل بشأن قضية الأنواع الغريبة الغازية.

١٢ - وقال إن هدف الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي هو تزويد الوزراء بإطار يمكنهم من فحص الأعمال التي اكتملت فعلاً في تنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالتالي تحسّين تنفيذها. وأوضح أن الجزء الوزاري من المؤتمر سيتيح فرصة لإجراء حوار سياسي بشأن تغيير المناخ وخطة عمل بالي؛ وبشأن تمويل التكيف والبرامج والمشاريع البيئية؛ والإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. وسوف تقدّم نتائج هذه المناقشات إلى الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته القادم. وعرض التحديات التي تواجه أفريقيا بما فيها تدهور الأراضي، ونقص التنوع البيولوجي وإزالة الغابات، وقال إنه يتعيّن القيام بالكثير من الأعمال حتى لا نصل إلى نقطة اللاعودة الاجتماعية والبيوفيزيائية. وفي الختام طالب بالتثقيف البيئي على جميع المستويات وقال إنه من الممكن تحقيق أحلام أفريقيا — ولكن ذلك يتطلب جهداً كبيراً.

باء - إصدار منشور أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة

١٣ - أعلن رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة رسمياً إصدار منشور أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة، وحث الوزراء الحاضرين على الترويج للأطلس في بلدانهم للمساعدة على التوعية بمشاكل تغيّر المناخ.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٤ - أنتخبت البلدان التالية لعضوية مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩:

المنطقة الفرعية	البلد	المنصب
وسط أفريقيا	غابون	نائب الرئيس
شرق أفريقيا	إريتريا	نائب الرئيس
شمال أفريقيا	الجمهورية العربية الليبية	نائب الرئيس
الجنوب الأفريقي	جنوب أفريقيا	الرئيس
غرب أفريقيا	بوركينا فاسو	المقرر

١٥ - قام السيد فان شالكويك بعد تقلده الرئاسة بالإشادة بأعضاء المكتب الذين انتهت ولايتهم على عملهم، وأشاد بالرئيس الذي انتهت ولايته لقيادته المتميزة. وأكد على أن المؤتمر الوزاري الأفريقي يؤدي دوراً رئيسياً في تنسيق البرامج والمبادرات في أفريقيا وخاصة ما يتصل منها بتغيّر المناخ. وأعرب عن القلق من سياسة فرق تسد الواضحة التي تتبعها البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتغيّر المناخ وشدد على ضرورة توصل أفريقيا مواقف متفق عليها بشأن تغيّر المناخ ومواجهة مثل هذه الأساليب التي تدعو إلى التفرقة، وتعهّد تصميم جنوب أفريقيا على السعي لتحقيق أهداف المؤتمر.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٦ - اعتمد الوزراء جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته الأمانة (UNEP/AMCEN/12/1):

١ - افتتاح الدورة الثانية عشرة.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - النظر في تقرير اجتماع فريق الخبراء.

- ٤ - الحوار السياسي الوزاري.
- ٥ - النظر في المسائل المتعلقة بعملية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة:
 - (أ) تعديلات دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة؛
 - (ب) حالة الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.
- ٦ - دراسات الحالات القطرية ودون الإقليمية.
- ٧ - النظر في بعض المسائل المتعلقة بالدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.
- ٨ - مكان الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.
- ٩ - اعتماد تقرير الجزء الوزاري.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اختتام الدورة.

جيم - تنظيم العمل

- ١٧ - عرض رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي مشروع برنامج العمل وقائمة الوثائق للجزء الوزاري الواردين في المرفقين الأول والثاني لشروح جدول الأعمال المؤقت (UNEP/AMCEN/12/1/Add.1).

ثالثاً - النظر في تقرير جزء فريق الخبراء

- ١٨ - قدّم رئيس جزء فريق الخبراء الذي عُقد من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تقرير الفريق الوارد في الوثيقة UNEP/AMCEN/EGM/12/3، مسترعياً الانتباه إلى النقاط البارزة في مداولات الفريق وعرض مشروع الإعلان والقرارات التي أعدها الخبراء وقُدّمت إلى الوزراء للنظر فيها واحتمال اعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك أمر الخبراء باستعراض وتقديم تعديلات على برنامج عمل المؤتمر. وستقوم الأمانة بتعميم برنامج العمل المعدّل في الوقت المناسب.

- ١٩ - وبعد مناقشة اقترح فيها عدد من الوزراء تعديلات على نص القرارات والإعلان اعتمد الوزراء إعلان جوهانسبرج الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن تسخير البيئة لأغراض التنمية المستدامة، بصيغته المعدلة شفويًا، الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير، والمقررات الواردة في المرفق الثاني.

رابعاً - الحوار السياسي الوزاري: ملخص الرئيس

ألف - مقدمة

- ٢٠ - قام بتقديم الحوارات السياسية السيدة جوليت بياو كودينوكو وزيرة البيئة في بنين والسيدة حليلة تايو علاو وزيرة البيئة والإسكان والتنمية الحضرية في نيجيريا والسيد مومودو شام وزير الدولة للغابات والبيئية في غامبيا.

٢١ - وعند عرض الحوارات السياسية أعرب رؤساء الحوارات عن تعازيهم لحكومة وشعب كل من كينا والسودان لحادثتي الطيران المأساويتين في هذين البلدين في اليوم السابق، وردد الوزراء هذه المشاعر في بياناتهم أثناء الحوار.

٢٢ - وناقش الوزراء في حواراتهم قضايا مجمعة تحت العناوين التالية: "خريطة الطريق الخاصة بالمناخ في أفريقيا: من جوهانسبرج عبر أفريقيا إلى كوبنهاجن" و"تمويل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" و"رؤية أفريقيا للإدارة البيئية الدولية".

باء - الحوار

١ - خريطة الطريق الخاصة بالمناخ في أفريقيا: من جوهانسبرج عبر أفريقيا إلى كوبنهاجن

٢٣ - أبرز كثير من الممثلين في بياناتهم أهمية قرار ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ^(١) المعقود في بالي باندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وخاصة الاتفاق على خطة عمل بالي، التي حددت عام ٢٠٠٩ باعتباره تاريخاً لنهاية المفاوضات بشأن تعزيز نظام المناخ بعد عام ٢٠١٢. ولاحظ الممثلون أيضاً أن أفريقيا تشترك في الرؤية بشأن التكيف وتخفيف الآثار، واستعمال نهج سياسات وتدابير التنمية المستدامة بدعم وتمكين من التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وتم الاتفاق على أن أفريقيا يجب أن تتحدث بصوت واحد عند عرض مصالح القارة في المفاوضات بشأن نظام المناخ بعد عام ٢٠١٢.

٢٤ - ونظراً لأن الأمر يتطلب مفاوضات مكثفة للتوصل إلى النتائج بنهاية عام ٢٠٠٩ فقد شدد الممثلون على حاجة أفريقيا إلى تعيين الرسائل السياسية الرئيسية لتستند إليها عملية المناقشات والمفاوضات العالمية، من ناحية الالتزامات التي تسعى إلى الحصول عليها من المجتمع الدولي وكذلك من ناحية الإجراءات التي تتخذها البلدان الأفريقية نفسها. وتتيح خطة عمل بالي لأفريقيا فرصة بناء توافق في الآراء بشأن القضايا المعقدة لتغير المناخ والتنمية المستدامة لصالح القارة. وشدد كثير من الممثلين على أهمية التوافق الأفريقي بشأن طرق تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو بعد كوبنهاجن، على أساس المبادئ الثابتة للإنصاف والاشتراك في المسؤوليات مع تمايزها والقدرات الخاصة بكل طرف.

٢٥ - ومن أجل صياغة موقف أفريقي مشترك في إطار خريطة الطريق الأفريقية إلى كوبنهاجن، اقترح الممثلون تشكيل فريق خبراء أفريقي رفيع المستوى يُعنى بتغير المناخ ويضم كبار المسؤولين وإنشاء نقاط تنسيق أفريقية للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، للعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتفوض بصياغة مشروع موقف مشترك، بما في ذلك خطة العمل لبناء توافق في المنطقة ولدعم اعتناق نهج مركز ومنسق إزاء مفاوضات تغير المناخ. ولوحظ أن المؤتمر الوزاري الأفريقي قرر في دورته الثانية عشرة وضع برنامج عمل بمعالم مرحلية لصياغة الموقف المشترك، مع تفويض رئيس المؤتمر بتوجيه عملية وضع خريطة الطريق الأفريقية.

(١) كان مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في بالي باندونيسيا يتألف من الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثالثة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

٢٦ - ورحّب الممثلون أيضاً بعرض الجزائر باستضافة الاجتماع الأول لفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للمؤتمر المزمع إنشاؤه، للعمل حتى الاجتماع الوزاري الأفريقي المعني بتغيّر المناخ الذي سيعقد في الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ واعتماد موقف نهائي مشترك في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة التي ستعقد في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٩ على هامش مؤتمر القمة الثالث عشر للاتحاد الأفريقي. ورحبوا بالإضافة إلى ذلك بقرار الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء الأفارقة للاقتصاد والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل إنشاء مركز للسياسة الأفريقية بشأن تغيّر المناخ في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأبرزوا دوره في دعم صياغة توافق أفريقي في الآراء. وأشار ممثلون آخرون إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يستطيعون بفضل مركزهم تقديم مساعدة في هذا الصدد.

٢٧ - ومن بين الاقتراحات المحددة التي ظهرت أثناء الحوار السياسي أبرز الممثلون العناصر التالية في عملية صياغة الموقف المشترك:

(أ) توافق أفريقيا على تقديم رؤية مشتركة تستند إلى البراهين العلمية وإلى توافق سياسي عريض. وستتضمن الرؤية المشتركة عدة عناصر رئيسية: إذ ينبغي أن يستوعب نظام تغيّر المناخ المقبل أولويات أفريقيا في التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي زيادة الدعم المقدم بموجب هذا النظام لأغراض بناء القدرات والتمويل وتطوير ونقل التكنولوجيا لأغراض التكيف والتخفيف في أفريقيا؛ واستقرار الانبعاثات في الجو؛

(ب) وفيما يتعلق بضرورة إبقاء التركيزات الجوية العالمية من غازات الدفيئة في مستويات يمكن السيطرة عليها، ينبغي أن تسعى أفريقيا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن نظام تخفيض الانبعاثات العالمية بأهداف يتعين أن تحققها البلدان المتقدمة لتخفيض الانبعاثات الصادرة عنها بحلول عام ٢٠٢٠، للتوصل إلى الحدود العليا التي تصل إلى نطاق ٢٥-٤٠ في المائة لتخفيضات الانبعاثات عن مستويات عام ١٩٩٩، والتوصل بحلول عام ٢٠٥٠ إلى تخفيض هذه المستويات بنسبة تتراوح من ٨٠ إلى ٩٥ في المائة، من أجل تحقيق تركيز يعادل ٤٥٠ جزءاً في المليون من ثاني أكسيد الكربون في الجو. ومع قيام البلدان المتقدمة بالدور الرائد في هذا الصدد ستستطيع البلدان النامية أن تبتعد بقدر كبير عن انبعاثات خط الأساس "المعتادة" وتمكين ودعم قدرتها على ذلك بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من البلدان المتقدمة بطريقة يمكن قياسها والتبليغ عنها والتحقق منها؛

(ج) ينبغي إعطاء التكيف في أفريقيا أولوية أعلى من الأولوية الحالية لموازنته بتخفيف الآثار في جدول المفاوضات الدولية. وينبغي أن يشدّد النظام المقبل على مساعدة البلدان النامية في مجالات تكنولوجيات تخفيف الأثر والتمويل وبناء القدرات. واعتماد المعارف الأهلية المتصلة بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا ومواصلة تطويرها يتسمان بأهمية حاسمة لنجاح برامج التكيف في أفريقيا؛

(د) إدخال زيادات كبيرة في تمويل التكيف بحيث تكون زيادات جديدة وإضافية ولا تحوّل المساعدة الإنمائية الخارجية في الوقت الحاضر عن أغراض استئصال الفقر وغيره من أولويات التنمية، ويجب توجيه هذا التمويل من خلال صندوق التكيف المنشأ في إطار بروتوكول كيوتو. وأعرب الممثلون

عن قلقهم لأن بعض صناديق المناخ القائمة تتجه في الأغلب إلى تخفيف الآثار وشددوا على أن أفريقيا يجب أن تكفل توفر الصناديق لأغراض مشاريع التكيف الملحمة؛

(هـ) تم التشديد على أهمية وجود هيكل مالي متماسك لأغراض تغيير المناخ، تسترشد بالمبادئ المتفق عليها ومبادئ الإدارة المنصفة. وفيما يتعلق بالوصول إلى صناديق المناخ الدولية طالب الممثلون بتبسيط الإجراءات وإزالة المشروطيات. وأكدوا أيضاً على أهمية التدفقات الاستثمارية المواتية للمناخ وشددوا على أن أفريقيا يجب أن تستفيد من الفرصة المتاحة في عمليات التفاوض الجارية من أجل التصرف الفوري ووضع شروط تمكينية تحقق انتقال البلدان الأفريقية بسرعة من التنمية ذات الكثافة الكربونية والاتجاه إلى تخفيض مستوى الكربون في الاقتصاد والمجتمع. ويجب أن تضع أفريقيا نفسها في مركز يسمح لها ببناء التنافسية الدولية في إطار الاقتصاد العالمي الناشئ الذي يتسم بانخفاض الكربون ويجب أن تعمل على تشكيل نظام تغيير المناخ بطريقة تمكنها من بناء مزاياها التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة مع تخلص عملية النمو من الكربون؛

(و) وعلق الممثلون الأهمية على أسواق الكربون وعلى آلية التنمية النظيفة بالتحديد. وإشراك جميع البلدان المتقدمة في تحقيق تخفيضات طموحة ومطلقة للانبعاثات، بحيث تكون متعددة الأطراف وملزمة قانونياً، يتسم بأهمية حاسمة في تأمين سوق الكربون. ولوحظ أن أسواق الكربون يمكن أن تتيح بعض الحوافز للتكنولوجيات التجارية المتوفرة ولكن يجب استكمال تمويلها بتدفقات مالية من القطاع الخاص وباستثمارات عمومية معززة إلى حد كبير؛

(ز) ولوحظ وجود حاجة إلى تصحيح التوزيع المختل لمشاريع آلية التنمية النظيفة على الصعيد العالمي، وترشيد الأطر والآليات المالية والاستثمارية. وشدّد الممثلون على ضرورة التفاوض بشأن تحسين قواعد آلية التنمية النظيفة من أجل تمكين الأفارقة من الاستفادة من الأموال المتجمعة من سوق الكربون لدعم التنمية المستدامة ونقل تكنولوجيات مواتية للمناخ إلى أفريقيا. وأيد كثير من الممثلين جهود البلدان الأفريقية لزيادة نصيب مشاريع آلية التنمية النظيفة في أفريقيا، في حين أبرز آخرون الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية والتوعية ولمشاركة القطاع الخاص مشاركة نشطة في تجارة الكربون؛

(ح) وتظل التطلعات الوطنية للنمو وللحد من الفقر حتميات رئيسية ويمكن دعمها من خلال زيادة الاستثمار وتوفير الحوافز للابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك حوافز لدعم التكنولوجيا

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：

https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_16265

